دراسة تحليلية حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية " الجزائر نموذجا"

Analytical study on the contribution of small and medium enterprises to local development "Algeria as a model"

د.طالبي بدر الدين **د. طكوش صبرينة**
المدرسة العليا لإحصاء و الاقتصاد التطبيقي **جامعة الجزائر 3**
تاريخ الارسال: 2018/03/04 ، تاريخ القبول : 2018/04/20، تاريخ النشر:2018/06/30

الملخص:
تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محورا استراتيجيا لكل دولة نظرا لمساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية المحلية اقتصاديا و اجتماعيا، فالاهتمام بها لا يكمن فقط في الدعم المادي و المالي ، بل يستحسن تقييمها دوريا لتحديد مدى نجاعتها في رفع مستوى التنمية.
الكلمات المفتاحية: التنمية ، التنمية المحلية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Abstract :
Small and Medium companies are strategic sector in any country because, their contribute in local social and economic development. So for this, the financial advantage or materials advantage don't sufficient, but it is better to evaluate them periodically to determine their effectiveness in raising the level of development.
Keywords: Development, local development, Small and Medium enterprises

Résumé:
Les petites et moyennes entreprises sont un secteur stratégique dans tous les pays car elles contribuent au développement social et économique local. Pour cela, le soutien financier ou le soutien de l'équipement ne suffit pas, mais il est préférable de les évaluer périodiquement pour déterminer leur performance dans le développement local.
Mots clés : Développement, développement local, petites et moyennes entreprises.

المقدمة:
عقب الأزمات المالية و الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري منذ مطلع السداسي الأول من 2014 إلى غاية سنة 2018 ، كنتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية و بعد فشل السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة و تصدع الهياكل الصناعية الكبرى، انتهجت الجزائر نهجا مغايرا في الاقتصاد الوطني، تمثل هذا النهج في تغيير استراتيجية شاملة أملا في زيادة إيرادات الخزينة العمومية من جهة و تحسين الظروف الاجتماعية ، كامتصاص البطالة من جهة أخرى. فبادرت الحكومة كأول خطوة لإصلاح منظومتها الاقتصادية بزيادة التمويل المادي و المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث خصصت الدولة جزء من الجباية المحلية لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى كل ولاية و بلدية. و يتولى القيام بذلك كل من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين

على البطالة، صندوق تمويل القرض المصغر و غيرها من الوكالات و البنوك الموجهة لدعم هذا النوع من المؤسسات.
لكنه و بالرغم من كل الامتيازات المادية و المالية الممنوحة لها في إطار دعم التنمية المحلية، إلا أن مساهمتها خاصة في بعض الأنشطة الإنتاجية و الصناعية تبقلا ضئيلة و هشة.
و انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:
ما هو الدور الذي يمكن أن تساهم به المؤسسات الصغيرة المتوسطة كألية نحو تحقيق تنمية محلية متزنة ؟
و تنقسم هذه الدراسة إلى محور رئيسيين و هما:
المحور الأول: الإطار المفاهمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية.
المحور الثالث: تحليل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل التنمية المحلية في الجزائر.
المحور الأول: الإطار المفاهمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم محورا استراتيجيا في دعم الاقتصاديات المحلية ، و تحسين مكانة هذا النوع من المؤسسات لغرض تحقيق تنمية متزنة و شاملة على كافة الأصعدة.
وسنحاول في هذا المحور تحديد أهم التعاريف و المعايير و الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى و هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسات أو المشاريع، ذلك أن المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد هذه المؤسسات تتباين من دولة لأخرى وفق إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية. و على العموم فإن أي تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على أساس تصنيف كمي أو تصنيف نوعي، و قبل التطرق إلى مختلف التعريفات المقدمة من طرف هيئات دولية و عربية و التي تناولت المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سنعرج على هذه المعايير على النحو التالي:
1.المعايير الكمية:
إن صغر و كبر حجم المؤسسات يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية و الإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:
أ/المجموعة الأولى: و تضم مؤشرات تقنية و اقتصادية، نجد من ضمنها كل من:
-**عدد العمال:** حيث تعتمد بعض الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة المستخدمة في المؤسسة ويختلف هذا العدد من دولة لأخرى وفقا لمستوى التقدم بها.
-**حجم الإنتاج**: يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار العمل أو رأس المال، وطبقا لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة تتسم بصغر انتاجها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة، ولا يصلح استخدام هذا المعيار منفردا لكونه يتطلب تعديله باستمرار وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم
-**نوعية التكنلوجيا المستعملة** : حيث يعتمد على نوعية التكنلوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسة
ب/ المجموعة الثانية: و تتضمن المؤشرات النقدية

-**رأس المال المستثمر**: حيث يعتمد على قيمة أ رس المال المستثمر أو قيمة الأصول الثابتة للمؤسسة.[1]

-**رقم الأعمال**:

-**القيمة المضافة**: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات

2.المعايير النوعية: و هي مبينة كمايلي:

- الدور الأساسي الذي يلعبه المسير.

-المؤسسة تكون مسيرة من طرف مالكها، بصفة شخصية، كما تكون مستقلة عن مختلف المجمعات الاقتصادية و المالية.

- عدم تخصص عمال الإدارة، و كذلك العلاقة الضيقة بين الإدارة و باقي مكونات المؤسسة و عدم وجود موقع قوة للتفاوض

على المشتريات و كذلك المبيعات، كما نجد أنها سهلة الاندماج في النسيج الاقتصادي المحلي، وكذلك صعوبة حصولها على مصادر لتمويل.

-حالة عدم التأكد التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إمكانياتها في النمو وكذلك إمكانياتها للاختراع و الابتكار.

-الاستقلالية القانونية للمؤسسة، والاستقلالية المالية و كذلك الاستقلالية على مستوى اتخاذ القرار.[2]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعدد التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما سبق و ذكرنها أساب اختلافها، إلا أننا حاولنا تقديم بعض التعاريف الصادرة عن الهيئات الدولية و الأوروبية و حسب المشرع الجزائري أيضا و ذلك على النحو التالي:

1.تعريف المشرع الأمريكي: فهي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه و قد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العاملين ، و لتحديد تعريف أكثر تفصيل فقد حدد القانون هذه المؤسسات كمايلي:

-مؤسسات الخدمات و التجارة التجزئة من واحد إلى خمسة مليون دولار كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة من خمسة إلى خمسة عشر مليون دولار كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.[3]

تعريف الاتحاد الأوروبي : و عرفها الاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

الجدول رقم1: تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون أورو	5 مليون أورو
المتوسطة	249	40 مليون أورو	27 مليون أورو

[1]سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة ، معهد التخطيط القومي، ص ص 10،11.

[2] لهواري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة نظرية و تطبيقية رسالة ماجستير، جامعة بومرداس 2007 ص 18

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية و التصنيع ، مصر ، دار النهضة العربية، ، 1993، ص 21.

المصدر: لخلف عثمان، واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتوراه الجزائر، 2004، ص 35

تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بموجب القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعرف م.ص. و م مهما كانت طبيعتها القانونية كمايلي:

الجدول رقم2: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسات	العمال	رقم الأعمال	الميزانية المحددة
المصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
الصغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
المتوسطة	من 50 إلى 250 عمال	من 2 إلى 200 مليون دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد77، المؤرخ في 30 رمضان 1422، الموافق ل 15 ديسمبر 2001 المواد 5،6،7.

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من بين أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتفق عليها من قبل أغلب الاقتصاديين تكمن في النقاط التالية:

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة و التخطيط والتسويق وخاصة المؤسسات الصغيرة منها وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
- تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.
- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي و حداثة نظم إدارة العمليات.
- بساطة التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط و إدارة الإنتاج و التسويق و العمليات المالية.
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع لمحدودية راس المال المستثمر وبساطة التكنولوجية المستخدمة.[4]
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة أكثر و استجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبرى باعتبارها أكثر استعدادا للتكييف مع التغيرات السريعة في البيئة التي تنشط فيها.
- نظام المعلومات داخلي غير معقد، يعني أنه يسمح بنشر المعلومات بسرعة، سواء كانت معلومات صاعدة أو نازلة بين الإدارة و العامل.[5]

[4] حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص 7.

[5] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ، 2006 ، ص 16

- ❖ يكون المشروع الصغير معروفا على مستوى المنطقة الإقليم الذي يعمل فيه و يشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي ينتمي إليه في ذلك الإقليم.
- ❖ المساهمة في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية من خلال فرض ضرائب محلية على إيرادات هذه المؤسسات.[6]

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني و قد عالجتها عدة مدارس ، لكن مع تنامي الوعي و التقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهتم بتحديد نطاق التنمية، فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المحلية (الإقليمية). لذلك سنتناول في هذا المحور كل من عنصر التنمية المحلية، مفهومها، أهدافها و أبرز المشاكل التي تواجهها.

أولا: تعريف التنمية المحلية

عرفت الأمم المتحدة " **التنمية المحلية** " هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.
من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..الخ دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة. كما تعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[7]

أهداف التنمية المحلية: تتلخص أهم أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات على جميع المستويات، بهدف الوصول إلى الرفاهية للمجتمعات المحلية.
- -ربط السلطات المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.
- ضمان العدالة في توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.
- تعتبر الإدارة المحلية مدرسة لتدريب القيادات على العمل التنفيذي والشعبي والسياسي على المستوى المحلي والوطني.
- تعميق أسلوب الحكم الديمقراطي وإشراك الشعب فعليا في السلطة.[8]

مشاكل التنمية المحلية: تكمن أبرز مشاكل التنمية المحلية في العناصر التالية:

---

[6] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد ،إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، الأردن دار الحامد، الطبعة الأولى، 2000، ص 42. بتصرف

[7] خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية واقع و أفاق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص 19-20

[8] مقداد خميسي، واقع و أفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008) رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 2009/2008، ص 25.

- الاستقلال النسبي للجماعات الإقليمية، جعل مهام هذه الأخيرة مقيدة خاصة و أن الدولة تشترك مع الجماعات الإقليمية في جل عائدات الضرائب و الرسوم.[9]
- غياب التخطيط المحلي رغم مبادرة السلطات المركزية بإصدار تعديل القوانين المنظمة للإدارة المحلية.
- ارتفاع نفقات التسيير مقابل انخفاض نفقات التجهيز.
- ضعف الاستثمارات و عدم وجود هياكل و إطارات مؤهلة.[10]

المحور الثالث: تحليل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل التنمية المحلية في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في تمويل المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية على الصعيد المحلي ، حيث أصبحت في السنوات الأخيرة من ضمن المتطلبات الرئيسية لدعم التنمية المحلية في الجزائر و كنتيجة لهذا تركزت دراستنا على تحليل مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المحلية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة.

الجدول رقم 3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من السداسي الأول 2016 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017

السداسي	السداسي الأول من 2016	السداسي الأول من 2017	التطور
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1014075	1060289	4,56
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المعنوية	577386	596074	3,24

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة الصناعة و المناجم، العدد 31، نوفمبر 2017 ، ص 13.

الشكل رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من السداسي الأول 2016 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017

[9] من إعداد الباحثين.

[10] طيبي سعاد، المالية المحلية و دورها في عملية التنمية ، أطروحة دكتوراه في القانون العام 2009/2008 ،ص 237-239.

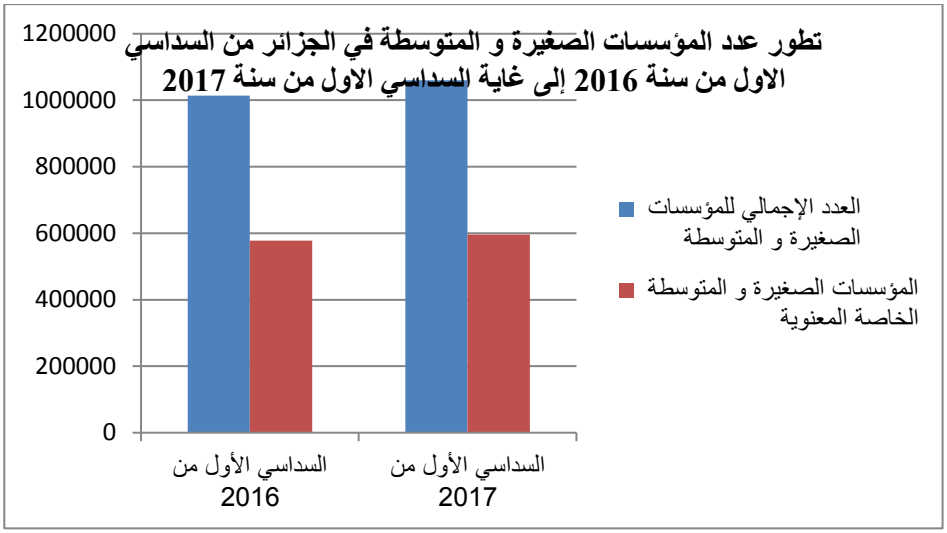

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم3

من خلال هذا الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الأقاليم الجزائرية سواء كانت مؤسسات مصغرة ، صغيرة أو متوسطة شهدت ارتفاعا خلال السداسي الأول 2017 مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2016 ، حيث قدرت نسبة الزيادة خلال السداسين بـ 4,56% ، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و المعنوية ، فشهدت هي الأخرى ارتفاعا قدر بـ 3,24% و تعود أسباب انتشار هذا النوع من المؤسسات، كنتيجة للاستراتيجية الاقتصادية المتبناة من طرف السلطات المركزية و التي تقوم على تقديم تسهيلات سواء كانت مالية أو مادية للإنشاء هذا النوع من المؤسسات في الأقاليم الجزائرية، الأمر الذي انعكس إيجابا في تفعيل و تعزيز تنمية محلية متزنة .

الجدول رقم 4: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة من السداسي 2016-2017

	الأنشطة	السداسي الأول من 2016	نسبة %	السداسي الأول 2017	نسبة %	التطور %
I.	الزراعة	7094	1,23	6392	1,07	9,90-
II.	الطاقة المناجم	3201	0,55	2843	0,48	11,18-
III.	الري	169124	29,29	177727	29,83	5,09
IV.	الصناعة	99275	17,19	92804	15,58	6,52-
V.	الخدمات	298692	51,73	316044	53,04	5,81
VI.	المجموع	577386	100	595810	100	3,19

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة الصناعة و المناجم، العدد 31، نوفمبر 2017 ، ص 13.

الشكل رقم 2: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة من السداسي 2016-2017

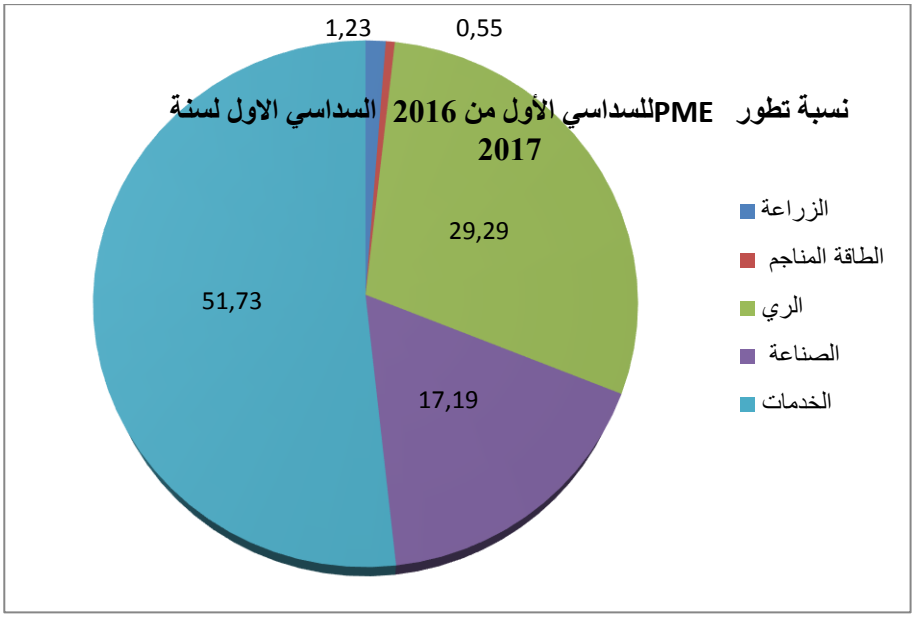

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

من خلال هذا الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشغل في عدة قطاعات ناهيك عن الصناعة، فنجد مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في الميدان الفلاحي، الطاقوي ، الخدمات و غيرها من القطاعات الأخرى، فحسب المعطيات الواردة في نشريه وزارة الصناعة و المناجم للسداسي الأول سنة 2017 ، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفلاحية الموزعة على الأقاليم الجزائرية (البلديات و الولايات) عرفت تراجعا بنسبة 9,90% ، و ذلك بسبب طول مدة منح عقود الامتياز للمستثمرين الفلاحيين و عدم كفاية الدعم الممنوح لهم ، إلى جانب قلة الأراضي المخصصة للاستثمار الفلاحي ، مما جعل أغلب المستثمرين يعزفون عن طلب إنشاء هذا النوع من المؤسسات. أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في كل من قطاع المحروقات ، الطاقة المناجم و الصناعة نلاحظ أنها هي الأخرى عرفت تراجعا قدر بـ 11,18% و 6,52% على التوالي و تفسر ذلك إلى غياب استراتيجية صناعية واضحة المعالم تتسم بالاستقرار والثبات و التغيير المستمر للقوانين والتشريعات، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الأولية للصناعة ، جعل الدولة تخفف الدعم عن هذا القطاع ، كونه يحتاج إلى رؤوس أموال إضافية لا تستطيع الدولة حاليا تلبيتها في ظل الأزمة المالية التي تعصب بالاقتصاد الجزائري.

أما قطاع الخدمات فسجل تزايد ملحوظا عكس الأنشطة الأخرى، إذ قدرت نسبة الزيادة بـ 5,81% في السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2016 و يلجأ اغلب المستثمرين إلى هذا النوع من الخدمات، كون الدولة توفر العديد من الامتيازات المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تشجع على انتشاره، الأمر الذي انعكس إيجابا على امتصاص نسبة معينة من البطالة على الصعيد المحلي من جهة و زيادة إيرادات ميزانية الجماعات الإقليمية من جهة اخرى.

الجدول رقم 5 : تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من السداسي الأول 2016 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017

أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	السداسي الأول من سنة 2016	السداسي الأول من سنة 2017	التطور %

	العدد	الحصة	العدد	الحصة	
عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1438579	57,82	1517990	58,34	5,52
اصحاب العمل	1013637	40,74	1060289	40,75	4,60
المجموع	2452216	98,57	2578279	99,09	5,14
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	35698	1,43	23679	0,91	33,67-
المجموع	2487914	100	2601958	100	4,58

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة الصناعة و المناجم، العدد 31، نوفمبر 2017 ، ص 14.

الشكل رقم 3: تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من السداسي الأول 2016 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017

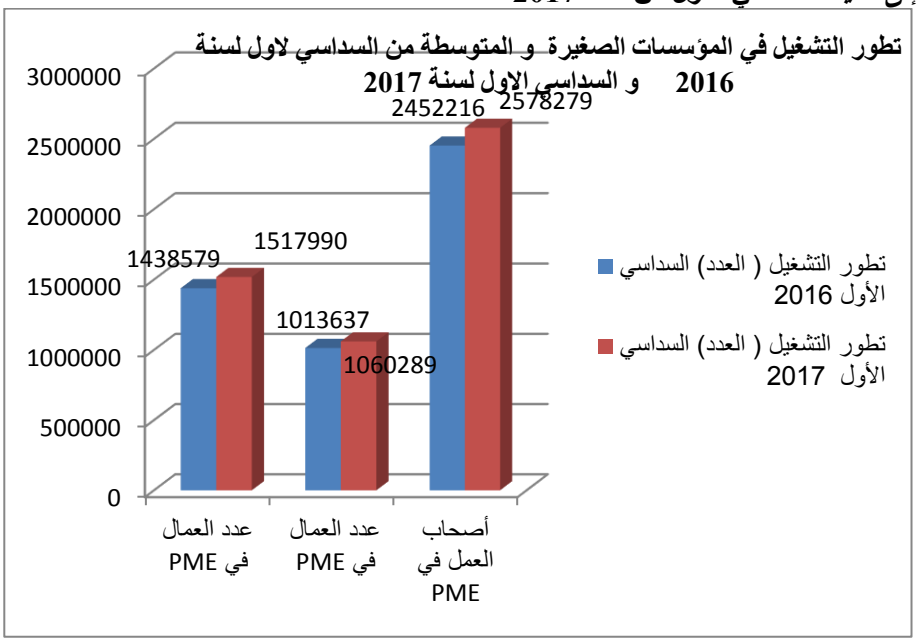

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5

يبلغ إجمالي القوى العاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في نهاية النصف الأول من عام 2017 2601958 موظفا، منها فإن 677 23 تعود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ازداد بنسبة 4.58٪ بين النصف الأول من عام 2016 والنصف الأول من عام 2017.

المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المحلية:

من بين المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات نجد كل من :

1.المعوقات المالية: و تكمن أبرز مشاكلها في

- ✓ ضعف قدرة المؤسسات المالية على توفير المعلومات المالية والتشغيلية مما يقلل من الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات على مستوى البنوك.
- ✓ عدم ملائمة أسعار الفائدة لهذا النوع من المؤسسات إذ تحتاج هذه المؤسسات إلى معاملة خاصة كي لا تواجه صعوبات مالية تعيق قدرتها على التسديد.[11]
- ✓ ارتفاع تكاليف التمويل للمستثمرين في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ مركزية تسيير عملية منح القروض و طول مدة الإقراض .[12]

2.**المعوقات الخاصة بالعقار**: و تتمثل في كل من :

- عجز الجماعات الإقليمية عن تعويض المالكين الأصليين بسبب النقص في الموارد المالية.
- التوزيع الغير المدروس للعقارات على الصعيد المحلي مما يصعب على المستثمرين الحقيقيين توسيع أعمالهم ونشاطاتهم.[13]
- ارتفاع أسعار الأراضي أو المباني أو عدم ملائمتها.
- الرفض دون المبرر لعدد من الطلبات.[14]

أليات تدعيم المؤسسات المصغرة للنهوض بالتنمية المحلية :

- توفير بيئة أعمال ملائمة وديناميكية تساهم في إنشاء وتطوير المنشآت،
- وتحسين نفاذها إلى التمويل بالإضافة إلى تنمية قدراتها الذاتية من حيث النهوض بمهارات مديريها والعاملين فيها،
- تحسين تفاعلها مع محيطها الخارجي وتسهيل نفاذها إلى الأسواق،
- في مجال الإطار التشريعي والتنظيمي، فإن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الأعمال من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات وتقليص الفجوات بين نصوص القوانين وتطبيقها على أرض الواقع،
- اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفض من تكلفة الأعمال وتقلص عدد الإجراءات والوقت المقضى في التعامل مع الأجهزة الحكومية، فضلا عن ضبط الفساد والحد من استشرائه و يتطلب تحقيق ذلك كله مشاركة كل الأطراف المعنية في تلك الجهود.[15]

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، تبين لنا أن هذه المؤسسات تعد رافد من روافد دعم التنمية المحلية في الأقاليم الجزائرية ، و هذا نظرا لدورها الفعال في المجال التنموي، ناهيك عن ما حققته من إنجازات

---

[11]مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، رسالة ماجستير جامعة سطيف، 2011، ص 124. بتصرف.

[12] شريف غياط و محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24، العدد الأول ، 2008ص 11.

[13]مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[14] شريف غياط و محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[15] تقرير صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية المحور العاشر ، 2012، ص ص 40-41.

سواء من خلال مشاريعها الاقتصادية، التي زادت من إيرادات الميزانيات الإقليمية و من مشاريع اجتماعية مختلفة كمساهمة منها في زيادة معدلات النمو. و من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا أهم النتائج التي نوجزها في النقاط التالية:

-إن اللامركزية المتجسدة في إدارات محلية مستقلة، والمشاركة الشعبية المحلية تشكل الدعائم التي تضمن نجاح جهود التنمية المحلية.

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في الحد من التباين التنموي في الأقاليم الجزائرية.

- أبزت الإحصائيات الواردة في النشرية الخاصة الصادرة عن وزارة الصناعة عن ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السداسي الأول لسنة 2017 مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2016 و هذا راجع إلى استراتيجية الحكومة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية كونها تضيف قيمة مضافة إنتاجية ، كما تعمل أيضا على تحسين تنافسية المؤسسات فيما بينهم. أما اجتماعيا فتعمل على امتصاص البطالة و ارتفاع نسبة التشغيل.

-تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عراقيل كثيرة ومتنوعة كالمشاكل التمويلية العقارية الإدارية.

-تشير النتائج التي توصلنا إليها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي في تراجع مستمر سنة 2017 ، مقابل تنامي هذه المؤسسات في القطاع الخدماتي، كونه لا يتطلب معدات مادية كثيرة أو مكلفة و لا تعقيدات إدارية.

التوصيات و الاقتراحات:

-يجب التركيز على الإجراءات الجبائية لفائدة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تقديم تسهيلات مادية و مالية و إدارية لهذه المؤسسات لغرض توسيع نشاطها في الأقاليم.

-محاولة استقطاب مؤسسات صغيرة و متوسطة أجنبية لغرض تمويل عملية التنمية المحلية خاصة في الأقاليم النائية.

-إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تقديم الخدمات العمومية عن طريق الشركات وعقود الامتياز؛ بما يمكن من تحقيق التوازن بين جودة الخدمة العمومية.

المراجع:

1.سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة ، معهد التخطيط القومي.

2. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية و التصنيع ، مصر ، دار النهضة العربية.

3.كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد ،إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، الأردن دار الحامد، الطبعة الأولى، 2000.

أطروحات دكتوراه و رسائل ماجستير:

1.خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية واقع و أفاق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 2011/2010.

2.طيبي سعاد، المالية المحلية و دورها في عملية التنمية ، أطروحة دكتوراه في القانون العام 2009/2008 .

3.حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

4.مقداد خميسي، واقع و أفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008) رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 2009/2008.

5.مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، رسالة ماجستير جامعة سطيف، 2011.

6.لهواري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة نظرية و تطبيقية رسالة ماجستير، جامعة بومرداس 2007 .
المجلات:
شريف غياط و محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24، العدد الأول ، 2008.
التقارير:
1.تقرير صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية المحور العاشر ، 2012.
2. نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة الصناعة و المناجم، العدد 31، نوفمبر 2017.